

# الباب الأول

## المقدمة

### أولاً: خلفيات البحث

تعد الجوانب الاقتصادية والمالية من الأمور المهمة في حياة المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً. وبحكم اهتمام الدين الإسلامي الحنيف بالاقتصاد ومن ضمن المواضيع الأخرى التي رعاها، نرى الكثير من التشريعات الاقتصادية والمالية قد شرعت لتضمن للفرد المسلم حياة كريمة تشعره بأهميته الكبيرة عند المشرع الحكيم من جهة، وتهيئ له الأجواء الصالحة للعبادة من جهة أخرى.

فلا عجب إذن أن نرى اهتمام الفقهاء الكبير بالجوانب الاقتصادية والمالية ومالها من أثر في بنية الفرد المسلم وبالتالي بنية المجتمع، وأثرها الكبير في المحافظة على جوهر الإسلام ومن ثم تنشئة الفرد على ما يجعله قادراً على القيام بالدور الذي أراده الله تعالى له.

نعود إلى ما بدأت به آنفاً من أننا وجدنا تشريعات عدة في مجال الاقتصاد قد شرعت لتنظيم عملية اقتصادية في المجتمع المسلم نحو الرخاء والرفاهية وكذلك نحو حياة سلمية وسليمة بعيدة عن التناحر والتباعد والمناوشات بين أفراد المجتمع، فأقول إنه على الرغم من وجود تلك التشريعات، إلا أننا رأينا يقينا بأن أنشطتنا الاقتصادية اليوم تشوبها عدة أمراض مستعصية منذ زمن ليس ب قريب.

وهذه الأمراض على الرغم من كثرتها وتشعبها، إلا أنه يمكن إرجاعها إلى وجود ما يسميه البعض بـ "المنافسة غير الشريفة وغير الصحية" بين ناشطي الاقتصاد، تلك المنافسة التي نتجت عن "تحرير العملية الاقتصادية" أو "اقتصاديات السوق الحرة" في المصطلحات السائدة، حيث أن بإمكان أي رجل من رجال

الأعمال قادر على ضخ الأموال ورأس المال (وكذلك شركة من الشركات) أن يعمل ما يحلو له من احتكار وتلاعب في الأسعار وغيرها من الأنشطة القذرة في ميادين الإقتصاد.

لعله ليس مطلوباً علينا أن نستفيض في شرح وتصوير هذه الأمراض الإقتصادية خوفاً من التطويل والإطناب الممل. فإن من المهم أمامنا أن نؤكد على أن شريعتنا الإسلامية شريعة تتسم بالإنسانية بالدرجة الأولى. فهي شريعة خالدة تتماشى في حقيقة الأمر مع كل ما هو فطري للإنسان. كما أنها شريعة تولدت وتأسست لتنظيم حياة الإنسان بما يرضي الله عز وجل وبما يحقق مصالح الإنسان في دنياه وأخراهم، وليس في أخراهم فحسب.

ولعل هذه النقطة من الكلام هي التي ينبغي الإسهاب في البحث فيها وعنهما، وهي التي تستلزم منا الإحاطة بقدر الإمكان نحو محاولة إصلاح اقتصادياتنا اليوم والأمس وغداً وبعد غد. ولربما من هنا يمكننا القول بأنه لا ينبغي أن ننسى بظهور كليات وشعب دراسية جامعية تخصصت في الإقتصاد الإسلامي (ومنها جامعتنا الإسلامية الحكومية بقدس)، فضلاً عن ظهور قوي ومؤثر لمؤسسات اقتصادية إسلامية حتى في بريطانيا التي يقول كثير من الكتابات والبحوث بأن هذه المؤسسات تنمو بصورة ملحوظة مثل "الماشروم" (jamur) في موسم المطر كما يقول مثلنا الشعبي.

كل ذلك إن دل على شيء فإنه يدل على ظهور ما يسميه البعض بـ"نقطة العودة إلى تعاليم الدين"، في مواجهة تلك الأمراض المستعصية التي أملت بدنيا الإقتصاد.

ولعل من المجازفة الفكرية أن يقول البعض بأن عملية "أسلمة الإقتصاد" تلك ما هي إلا ضرب من ضروب التنوع الثقافي في مجال الإقتصاد، بمعنى أن اقتصادياتنا التقليدية كانت في حقيقة الأمر مازالت على خير ولا تريد أن تستعين بأفكار أخرى مثل تعاليم الدين الإسلامي، وأنه بإمكانها الإصلاح الذاتي من صميم أساسياتها المتينة بحكم التجربة والواقع. حاشا وكلا.

ولقد كشف كثير، إن لم نقل كلها، من البحوث والدراسات الإقتصادية الحديثة<sup>١</sup>، استفحال الأمور بالنسبة إلى أمراض الإقتصاد التقليدي، حيث يقتضي ذلك لا محالة البحث بجدية متناهية إلى رؤى جديدة وأفكار متجددة لعلاج تلك الأمراض المزمنة. وعند عملية البحث، لم يجد الإقتصاديون إلا تعاليم الدين الحنيف الذي بنى معظم أنشطة الإقتصاد على أسس التقوى والتعاون على البر وعدم التعاون على الإثم والعدوان، تلك الأسس التي غابت عن الإقتصاديات التقليدية بصورة رهيبة، بل تبدو لدى الكثير أن تلك الأسس لا تدخل في عقولهم وعقلايتهم، حيث إن الإقتصاد في نظرهم لا بد أن يبنى على أسس الربح المحض بدون أي اعتبار أخلاقي أو تعاوني فيما بين الناس!

فالمعاملات الإسلامية في نظرنا نحن المسلمين لا بد أن تكون معاملة في إطار العبادة<sup>٢</sup>. وإن الإسلام لا يحرم جميع أنواع المعاملات وجميع مقتضياتها ولوازمها ومستلزماتها، بما في ذلك التنافس أو المنافسة بين رجال الأعمال. وإنما يقدم الدين الحنيف صياغة خاصة لدنيا المعاملات بحيث تبعد عن الإحتكار والتعسف في استعمال الحقوق والصلاحيات الفردية والجماعية...

إن التجارة تعتبر عصب الحياة الاقتصادية في الماضي والحاضر، ولأهميتها ومكانتها ولدورها الذي أدى إلى ازدهار الحياة بكافة مجالاتها؛ أشد الإقبال عليها، ونظرا للتطور السريع الذي حدث عليها؛ اشتد التنافس بين التجار، وتعددت وتنوعت أساليب التنافس المتبعة في التجارة، فأشكل على الناس بعض الأمور المتعلقة بالمنافسة التجارية، كما جهل بعض التجار حكم هذه الأمور، فاتبعوا بعض الأساليب غير المشروعة ظانين أنها مشروعة؛ وذلك لكثرة استعماها من غير علم بمشروعيتها.

<sup>١</sup> منها: "الربا وخراب الدنيا" للدكتور حسين مؤنس، الزهراء الإعلامي العربي، 1998، وكذلك "مبادئ الإقتصاد الإسلامي" للدكتور سعد بن حمدان اللحاني، 1428 هـ، وغيرهما الكثير.

<sup>٢</sup> Presentasi Dirut BMT Sidogiri pada Workshop Keuangan Syariah Kedua, PP Ansor dan DSN, Semarang 26 Juli 2013.

والإسلام ديني يصلح كل زمان ومكان، فإذا ما عدنا إلى تشريعاته العظيمة، وإلى هدي نبينا صلى الله عليه وسلم وجدنا الجواب الشافي لكل ما يحول في خاطرننا، فالإسلام يسعى إلى إسعاد البشرية جمعاء، لذا اهتم بالجانب الاقتصادي عموماً والجانب التجاري خصوصاً، ووضع لكل منهما الخطوط العريضة، والضوابط التي تكفل تحقيق تلك السعادة، فهي شريعة تتصف بالمرونة والواقعية والقدرة على استيعاب كل ما استجد وكل ما أُشكِل على الناس معرفة وجه الصواب فيه.

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذهب إلى السوق بنفسه، ويراقب ما يجري فيه؛ موجّهاً ومرشداً ومبيناً للتجار ما يجب عليهم أن يلتزموا به، وما يجب عليهم أن يجتنبوه، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة من طعام، فأدخل يده، فنالت أصابعه بللاً، فقال: يا صاحب الطعام، ما هذا؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؟ ثم قال: من غشنا فليس منا<sup>٢</sup>.

وقد حرص أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه على تعيين المحتسبين الذين يهتمون بالمكاييل والموازين، كما يهتمون بمحاربة الغش والتدليس والاحتكار ونحو ذلك، وذلك من منطلق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد كان يعزر من ينقص المكيال والميزان، أو يحتال على الناس أو يحتكر<sup>٣</sup>.

ونظراً لطبيعة الإنسان الحريصة على الدنيا وعلى جمع المال، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ

الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾<sup>٤</sup>، فقد تطفئ هذه النفس وتطمع، وتتنافس بأساليب غير شرعية من أجل الحصول على هذا المال.

<sup>٢</sup> أبو عيسى محمد بن عيسى السلمى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت لبنان، كتاب البيوع، باب: ما جاء في كراهية الغش في البيوع، ج 3، ص 606.

<sup>٣</sup> إبراهيم حسني عبد السمیع، استثمار الأموال في الشريعة الإسلامية، ص 15، دار السلام، القاهرة، مصر.

<sup>٤</sup> سورة الفجر، آية 20.

ونحن اليوم في زمنٍ تطورت فيه الحياة وتشابكت مصالح الناس، وتنوعت احتياجاتهم وكثرت اهتماماتهم، بل وفسدت طباع بعضهم، فابتكر المبتطلون العديد من الأساليب والحيل الخبيثة للكسب غير المشروع، مما دمر حياة الناس، وأدخل الحرام في شتى مجالات الحياة.

### ثانيا: مجال البحث وركيزته

بالنظر إلى تلك المقدمات، يرى الباحث ضرورة إبراز الأسس والمبادئ الإقتصادية المأخوذة من الكتاب والسنة وكذلك من كتابات الفقهاء القدامي. ومن تلك الأسس والمبادئ: المنافسة الشريفة في العملية الإقتصادية بعيدة عن التعسف في استعمال الحقوق من احتكار وأمثاله. وبما أن البحث في ذلك الأساس يتطلب جهودا جماعية وشمولية، فقد رأى الباحث أن هذا البحث إنما هو بمثابة وضع لبنة واحدة وصغيرة في إطار البناء الكبير للإقتصاديات الإسلامية.

### ثالثا: أهمية البحث وأسباب اختياره

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة للاعتبارات الآتية:

1. كونه يتعلق بشريحة واسعة من الناس وهم المتعاملون في الأسواق.
2. التطور الكبير الذي حدث ويحدث على أساليب المنافسة المتبعة في الأسواق.
3. الانفتاح الكبير على العالم وما يحدث فيه من تنافس في مجال التجارة، واستخدام التقنيات الحديثة كالإنترنت ووسائل الدعاية والإعلان الحديثة.
4. هناك الكثير من أعمال المنافسة التجارية في السوق تحدث على غير هدى وعلم بفقهاء المعاملات التجارية، حيث اعتبر كثير من الناس بأن ما قاموا به من المنافسة التجارية هو في إطار المسموح شرعيا مع أنه في واقع الأمر يكون من الأمور المحظورة وغير المسموحة. وهذا ما يشاهده من خلال بعض الأعمال التجارية مثل الإحتكار والحملات الدعائية السوداء.

5. غياب الوازع الديني والاهتمام الشديد بالمال وتكديسه دون النظر إلى الطريقة المتبعة للحصول

عليه. ومن هنا ينبغي التأكيد على أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، وهي قادرة

على تنظيم المعاملات التجارية مهما تطورت وتنوعت أساليبها.

#### رابعاً: أسئلة البحث

يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هو مفهوم المنافسة التجارية المشروعة عند الفقهاء؟ وما ضوابطها؟

2. ما هو مفهوم المنافسة غير المشروعة عند الفقهاء؟ وما ضوابطها؟

3. كيف تحمي المنافسة التجارية لتكون منافسة شرعية وشريفة؟

#### خامساً: أهداف البحث

1. معرفة حقيقة المنافسة المشروعة في ديننا الحنيف وضوابطها.

2. معرفة حقيقة المنافسة غير المشروعة في ديننا الحنيف وضوابطها.

3. معرفة كيفية حماية المنافسة التجارية لتكون شرعية.

#### سادساً: الفوائد التي يرجى حصولها من هذا البحث

الأول: من الناحية النظرية

(أ) تطوير وإثراء ثقافي ضمن المعارف والعلوم الإقتصادية الإسلامية، خاصة فيما يتعلق

بأفكار الفقهاء حول قضية المنافسة الشريفة بين رجال الأعمال.

(ب) طرح تلك الأفكار لدى المجتمع نحو بناء الإقتصاد الصحي الذي يتماشى مع فطرة

الإنسان لصالح دنياه ودينه وآخره.

الثاني: من الناحية العملية

أ) بالنسبة للباحث: حصوله على الخبرة المعرفية في هذا المجال المراد ببحثه.

ب) بالنسبة للجامعة الإسلامية الحكومية بقدس: تقديم هذا البحث كإضافة متواضعة لمراجع

البحث لدى طلاب الجامعة.

ت) بالنسبة للغير: إضافة لبنة صغيرة لا كبير أهمية لها تذكر في عالم الإقتصاد الإسلامي.